

# حكيات

معظمها يأتي إلى المجلس بحكمة قانونية ضعيفة وهناك هفوات غير مبررة

## قربي لـ«الوطن»: أعدنا مشروعات قوانين إلى الحكومة نتيجة أخطاء دستورية

محمد منار حميجو

أعلن رئيس لجنة الخدمات والإدارة المحلية في مجلس الشعب صفوان قربي أن المجلس أعاد عدداً لا بأس به من مشروعات القوانين إلى الحكومة نتيجة أخطاء دستورية أو لأنها لا تتوافق مع المصلحة العامة، مؤكداً أن حكمة معظم مشروعات القوانين التي تأتي إلى المجلس ضعيفة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال قربي: هناك ملاحظات وهفوات لغوية وإجرائية وأنه بالإمكان وضع مشاريع قانونية أفضل بكثير.

ورأى قربي أن هناك ضعفاً في اللجان القانونية التي تصوغ وتقتل وتصدق مشروعات القوانين قبل أن تأتي إلى مجلس الشعب، مضيفاً: هناك لحمة مفقودة ضمن مشروع القانون.

وأشار قربي إلى أن روح بعض مشروعات القانون التي تأتي إلى المجلس مفقودة لدرجة أن هناك هفوات لا مبرر لها، مؤكداً أنه في سنوات قبل الأزمة كان هناك لجان أكثر ضبطاً ونضجاً في وضع القوانين مضموها وروحا.

واعتبر قربي أن هناك ضعفاً في كوادر الدوائر القانونية في الوزارات، مشدداً على ضرورة أن تكون هناك لجنة مركزية في مجلس الوزراء موسعة تتضمن الخبرات النوعية من رؤساء المحاكم في وزارة العدل، موضحاً أن مهمتها تكون إعادة فترة وتدقيق مشروعات القوانين.

وأضاف قربي: بعض الوزارات تعتمد أسلوب القص واللصق في وضع مشروعات القوانين على حساب معالجتها للمشكلة وبالتالي هذا يؤثر سلباً في وضع القانون الذي يجب أن يفيد المصالح العامة. وأوضح قربي أن مشروع القانون يمر في عدة مراحل تبدأ من الوزارة التي وضعتها ثم يرفع إلى مجلس



الوزراء الذي يعيد صياغته من جديد بعدها يرفع إلى مجلس الشعب لمناقشته، مؤكداً أن هذه المراحل يجب أن تلعب دوراً في تنقيح وتصفية مشاريع القوانين.

ودعا قربي الحكومة إلى الاعتماد في وضع مشاريع القوانين على قضاة متقاعدين ذوي خبرة وبمكون الحنكة ومشهود لهم بالنزاهة والحرفية في وضع القوانين يتم توزيعهم ضمن لجان تخصصية حسب مشاريع القوانين.

بعض الوزارات تعتمد

أسلوب القص واللصق في وضع مشروعات القوانين

ضرورة إحداث لجنة

مركزية في مجلس

الوزراء تتضمن

الخبرات من رؤساء

المحاكم

وأكد قربي أن المجلس ليس مهمته إعادة صياغة القوانين من جديد ولذلك فإن إقراره منه يكون أسهل ونتيجة أن الحالات الخلافية تكون أقل من الحكومة ومن هذا المنطلق فإن الوزارة التي تعد مشروع القانون يجب أن تعده بطريقة جيدة وحكيمة قوية بعيداً عن الأخطاء الإجرائية وحتى اللغوية.

ورأى قربي أن البلاد مقبلة على ثورة في مشاريع القوانين، مضيفاً: مرحلة إعادة الأعمار بحاجة إلى بيئة تشريعية ونهضة قانونية في الكثير من المجالات

والمساهمة في إعادة الأعمار وهذا ما يتطلب البحث عن العقول الناضجة التخصصية في هذا المجال وهذه مسؤولية الحكومة ومجلس الشعب أن يأتيوا بهم لوضع المشاريع القانونية التي تساهم في مرحلة إعادة الأعمار.

وكان أعضاء في مجلس الشعب أثاروا انتقادات على صياغة بعض القوانين التي ناقشوها تحت القبة أخيراً حتى إن بعضهم رأى أن هذه المشاريع فيها نقص ولا تليق المصلحة التي وضعت لها.

برأ، وعليه أن يتحمل أيضاً تبعات وجريرة النقل بفرده لحين وصول محصوله إلى موقع ملجح التسويق؛ في الوقت الذي تشير فيه استطلاعات الرأي إلى أن الفلاحين امتنعوا عن بيع محصولهم بالسعر غير الرسمي الذي تم تحديده لهم من الميلشيات الكردية، ولم يلتزم بذلك السعر والبيع لهم سوى أعداد ضئيلة تكاد لا تذكر؛ كما أنه إلى اليوم لم يتم منح أي فلاح وثيقة رسمية للتسويق باتجاه المختصة بالمنطقة الوسطى من الدوائر الزراعية ولم يلمس الفلاح أي اهتمام أو تقديم تسهيلات إجرائية له باستلام محصوله هنا في مراكز تسويق في الحسكة، بعد أن فقد كل وسائل التشجيع الزراعي الراقدة للمحصول من بذور محسنة وأسمدة كيميائية ومبيدات حشرية

فاستطلاعات الرأي اليوم التي أوردتها عينات الفلاحين الذي استمروا بالدوام على زراعة المحصول، أكدت أنهم لم يتمكنوا إلى الآن من تسويق كغ واحد من المحصول في مراكز التسويق في محالج المنطقة الوسطى من القطر، التي حددتها الحكومة هناك لشراء قطن الحسكة؛ وذلك نتيجة عمليات المنع من ميلشيات «وحدات حماية الشعب» الكردية التي وقفت في وجه تسويق المحصول ومنع خروجه من المحافظة، ولم تكف بذلك، بل حددت سعراً جديداً لشراء المحصول من الفلاحين بـ ٢٧ ليرة للغم الواحد فقط، بعكس السعر الذي كانت قد حددته الدولة بـ ٣٠ ليرة للغم الواحد، يضاف إليه ٦٣ ليرة كأجر نقل تدفع للفلاح الذي يتكفل في الآخر بنقل محصوله وعلى عاتقه إلى هناك

الحسكة - دحام سلطان

لم يكن هناك مكاشفة حقيقية بين «البائع والشاري» بخصوص محصول القطن لهذا الموسم في الحسكة، وما يتفرع عنه من عمليات استلام وتسويق فيما إلى هناك من إجراءات إدارية، بعد أن فقد المحصول أهلية التشجيع للإقبال على زراعته لأسباب ودواع كانت «الوطن» قد أفردت لها مساحات واسعة من صفحاتها خلال مناسبات عديدة ماضية، وبعيداً عن الغفارات والقفاوت في أحجام إنتاج المحصول الرقمية التي انحسر منسوب بيانها عند بضعة أرقام من الألاف لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة اليوم، بعد أن كانت مناسيب الإنتاج تناطح رقم المليون طن، بل تتجاوزها خلال سنوات مواسم ما قبل الحرب على البلاد؛

شاغلو المساكن في دمشق من نازحي القنيطرة يطالبون بتملكها

القتيطرة- الوطن

مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية ومحافظي دمشق والقنيطرة ومدير عام مؤسسة الإسكان العامة والتي خصصت بعد عدة اجتماعات إلى قرار بيع تلك الوحدات السكنية إلى محافظة القنيطرة وبأسعار عام ١٩٦٧ والتي قامت بتسديد المبلغ المتفق عليه إلى المؤسسة العامة للإسكان، ومنذ ذلك التاريخ والحفاظة القنيطرة تقوم بصيانة تلك الأبنية بصورة دائمة الأمر الذي رتب على المحافظة أعباء مالية كبيرة تعجز تأمينها. وبلغت مناقشات النازحين والقاطنين بتلك المساكن الحكومية والتي ذات الخصوصية والاستثناء لظروفها من أجل تملكهم المساكن، وآخر تلك المناقشات ما طرحه أعضاء مجلس المحافظة بجلستهم المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٠ حيث تم رفع توصية بهذا الخصوص إلى الجهات المعنية وقامت محافظة القنيطرة بمخاطبة رئيس مجلس الوزراء بكتابها رقم ٢٥٣٧ تاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٢ من أجل الموافقة على تملك (أبناء محافظة القنيطرة (إعلاء) لأبناء محافظة القنيطرة والتي يقطنونها بعد زواجهم من نازحهم نتيجة العدوان الصهيوني في حزيران ١٩٦٧ ولاسيما أنهم قاموا بعملية الإسعاء والتأهيل لها.

الجدير بالذكر أن هناك مراسلات سابقة حول تملك المساكن لناشغليها وفق مقترح سابق لحفاظة القنيطرة حيث يتم البيع بأسعار ١٩٦٧ كما تم شراءها من المؤسسة العامة للإسكان مضافا إليها الفوائد من عام ١٩٨٤ وحتى تاريخه ووفق ما تم في مدينة البعث من بيع الوحدات السكنية لناشغليها وعلى دفعات شهرية أو سنوية نظرا لسوء أحوال المادية للنازحين

## الميليشيات الكردية في الحسكة تمنع عبور القطن إلى المحالج

السيارة واسم السائق وتاريخ المشاهدة، أي لحظة دخول الآلية القبان من أجل وزن المحولة فيها.

وأشعار سلو إلى أن وزارة الزراعة قامت بالاعلان عن سعر المحصول بمبلغ ٣٠٠ ليرة للغم الواحد يضاف إليها ٦٣ ليرة تدفع للفلاح كتعويض بدل أجور للنقل حين إجراء عملية التسويق إلى مراكز التسويق في محافظة حماه. كما بين مدير الزراعة أن الكميات المقطوفة وصلت إلى الآن إلى نحو ٣٩٠٠ طن من أصل كمية الـ ٥٠٠٠ طن وهي الكمية التقديرية للإنتاج، علماً أن اللجان المشكلة من المديرية ولتاريخه الموجودة في مدينة رأس العين وبلدة تل تمر لم تقم بمنح أية وثيقة رسمية للتسويق نتيجة لمنع الميليشيات الكردية تسويق المحصول إلى مراكز الحكومة.

وغير معروفة المصدر، علماً أن الإنتاج المقطوف اليوم يقدر بنحو ٣٠٠٠ طن من تقديرات الإنتاج الكاملة لهذا الموسم والمحددة بـ ٥٠٠٠ طن فقط!

وفي السياق ذاته فقد أكد مدير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس عامر سلو حسن في هذا الشأن أن المديرية شكلت لجنتين على مستوى المحافظة لتسويق المحصول، واحدة ببلدة تل تمر «غربي مركز مدينة الحسكة ٤٠ كم»، والأخرى بمدينة رأس العين «غربي مركز مدينة الحسكة بنحو ٧٠ كم، بالتعاون مع ملجح الحسكة المشاري، مهمة كل منهما الكشف الحسي والمباشر على الآليات المحملة بمحاصيل الأقطان المحبوبة، بعد تزويد كل آلية بوثيقة مهورة بتوقيع مندوبي الزراعة والمحلج المشاري، وتحمل الوثيقة رقم

وحوامل للطاقة وقروض تعاونية من المصارف الزراعية وما إلى هناك، كما أنه لا يزال مكسر اللوتين من حيث عملية التعامل معه بموجب البيانات الورقية والتراخيص والإجراءات الأخرى وسط هذه الظروف القاهرة؛ فمطالب الفلاحين اليوم لا تزال تؤكد غير مرة باستلام محاصيلهم محلياً، وبحلحلة الإجراءات الروتينية التي أثقلت كاهلهم إن لم نقل أجهدت عليها بالكامل.

يشار إلى المساحة المزروعة، ومثلما ذكر في اجتماع اللجنة الزراعية الفرعية الذي عقد الأسبوع الماضي، تبلغ ١٧٤٠ هكتاراً من إجمالي حجم المساحة المحظطة التي تبلغ ١٦٦٠٠ هكتار، والمخصصة التي تبلغ ٢٣٧١ هكتاراً، والتي زرعت بأصناف غير معتمدة

مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية ومحافظي دمشق والقنيطرة ومدير عام مؤسسة الإسكان العامة والتي خصصت بعد عدة اجتماعات إلى قرار بيع تلك الوحدات السكنية إلى محافظة القنيطرة وبأسعار عام ١٩٦٧ والتي قامت بتسديد المبلغ المتفق عليه إلى المؤسسة العامة للإسكان، ومنذ ذلك التاريخ والحفاظة القنيطرة تقوم بصيانة تلك الأبنية بصورة دائمة الأمر الذي رتب على المحافظة أعباء مالية كبيرة تعجز تأمينها. وبلغت مناقشات النازحين والقاطنين بتلك المساكن الحكومية والتي ذات الخصوصية والاستثناء لظروفها من أجل تملكهم المساكن، وآخر تلك المناقشات ما طرحه أعضاء مجلس المحافظة بجلستهم المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٠ حيث تم رفع توصية بهذا الخصوص إلى الجهات المعنية وقامت محافظة القنيطرة بمخاطبة رئيس مجلس الوزراء بكتابها رقم ٢٥٣٧ تاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٢ من أجل الموافقة على تملك (أبناء محافظة القنيطرة (إعلاء) لأبناء محافظة القنيطرة والتي يقطنونها بعد زواجهم من نازحهم نتيجة العدوان الصهيوني في حزيران ١٩٦٧ ولاسيما أنهم قاموا بعملية الإسعاء والتأهيل لها.

الجدير بالذكر أن هناك مراسلات سابقة حول تملك المساكن لناشغليها وفق مقترح سابق لحفاظة القنيطرة حيث يتم البيع بأسعار ١٩٦٧ كما تم شراءها من المؤسسة العامة للإسكان مضافا إليها الفوائد من عام ١٩٨٤ وحتى تاريخه ووفق ما تم في مدينة البعث من بيع الوحدات السكنية لناشغليها وعلى دفعات شهرية أو سنوية نظرا لسوء أحوال المادية للنازحين

الأمين لـ«الوطن»: جهاز طبقي مجوري لكشف الأورام الصغيرة بكلفة ٨٠٠ مليون .. ومحطة أوكسجين توفر ١٠٠ مليون سنوياً الحكومة ترفد التعليم العالي بملياري ليرة

سلطان

لـ«الوطن»:

بطاقة ٢٠٠

سرير ٠٠ قريباً

المباشرة بأعمال

إنجاز المشفى

الجامعي الجديد

في حماة

حداد لـ«الوطن»:

٢٠٠ مليون لبيت

الضيافة في مشفى

الأطفال و١٤

حاضنة جديدة

خلال شهر



وكشف الأمين أنه خلال أسبوع ستوضع بالحسكة محطة أوكسجين جديدة بكلفة ٣٠٠ مليون ليرة سورية، علماً أنه بوجود هذه المحطة ستوفر المشفى ١٠٠ مليون ليرة سنوياً وخاصة أن تأمين الأوكسجين كان يتم عن طريق جهات أخرى.

كما كشف رئيس جامعة حماة الدكتور محمد زياد سلطان لـ«الوطن» أنه قريباً سيتم توقيع العقد للبدء بأعمال تأهيل مبنى معهد طب الأسنان في حماة وتحويله إلى مشفى جامعي، مشيراً إلى وضع اعتماد بقيمة نصف مليار ليرة بشكل مبدئي، وأن الكلفة الإجمالية للمشفى تصل إلى ٣ مليارات ليرة.

ولفت سلطان إلى أنه من المتوقع إنجاز المشفى خلال سنتين لترقد الكليات الطبية، وجمع المواطنين في حماة والمستضفين فيها، وخاصة أن المشفى تضم ٢٠٠ سرير ولها أهمية من الناحية التعليمية والخدمية والأكاديمية.

وفي السياق، كشف مدير عام مشفى الأطفال الجامعي الدكتور مازن حداد عن مشروع مهم العام القادم يتضمن تجهيز ٤ طوابق، اثنتان منها لشعبة الدوميات، وآخر لغسيل الكلى، والأخير لتجهيز بيت للضيافة وهو ما رصد له اعتماد بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة.

وبيّن حداد أنه خلال شهر ستم إضافة ١٤ حاضنة جديدة في المشفى ليصبح العدد الإجمالي ٥٨ حاضنة في ظل وجود ٤٤ حاضنة حالياً، مشيراً إلى وجود ٣٧ سريراً في شعبة الدوميات وأنه بموجب المشروع سيمصعب عدد الأسرة ٨٠ سريراً، كما أنه يوجد حالياً ٤ أجهزة في غرفة غسيل الكلى، والمشروع سيزيد العدد إلى ١٢ جهازاً.

ملايين ليرة لمشروع تسويق مخرجات البحث العلمي، كما تمت الموافقة من الموارد الذاتية للجامعات على تنفيذ المشاريع تشمل إعادة تأهيل الوحدات السكنية (الأول، الثانية، الثالثة، الثامنة) في جامعة حلب خلال عام ٢٠١٧، وإعادة تأهيل الوحدات السكنية (التاسعة والعاشر) في الجامعة خلال عام ٢٠١٨، وتنفيذ أعمال إنشاء مبنى الوحدة السكنية رقم ٢٠ داخل الحرم الجامعي لجامعة تشرين.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، بين مدير عام مشفى الموساة الجامعي الدكتور عصام الأمين أنه من المقرر تأمين جهاز طبقي مجوري متعدد الشراخ خلال العام القادم، علماً أن تكلفة الجهاز تقدر بـ ٨٠٠ مليون ليرة سورية، وما تم رسده يعتبر مبلغاً تأشيرياً تقديرياً، بحيث سيتم تأمين المبلغ الكامل بدعم من الحكومة.

ولكن لا يوجد منها متعدد الشراخ، مؤكداً أن لهذا الجهاز أهمية كبيرة في الكشف عن الأورام الصغيرة وتطوير الإنكبات التشخيصية وخاصة على صعيد الأمراض العصبية والرضوض وجميع أورام الجسم وحتى الآفات الصغيرة، كما أن تأمين الجهاز يوفر جانباً خديماً من الناحية الأكاديمية ويزيد من خبرة طلاب الماجستير والدكتوراه، وطلاب الأشعة ويعطو من خبراتهم في مشفى الموساة، وأشار مدير عام المشفى إلى أهمية إعادة تأهيل قسم الإسعاف لضرورة توفير غرف صحية وتحسين غرف الإقامة، noting بأن تكلفة ذلك تقوق الـ ٣٠٠ مليون ليرة وسيتم تأمين الدعم اللازم للقيام بالمشروع المهم لعمل المشفى.

هادي بك الشريف

وافق المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي على إضافة اعتماد قدره مليار ليرة إلى خطة وزارة التعليم العالي لعام ٢٠١٨.

وبموجب تقرير خاص حصلت عليه «الوطن»، تمت إضافة اعتماد قدره ٦٣ مليون ليرة لنقل مشروع تنفيذ الخطط التنظيمي للكليات الحديثة بجامعة طرطوس من الخطة الاستثمارية لجامعة تشرين إلى الخطة الاستثمارية لجامعة طرطوس، ونقل اعتمادات مشروع المعهد التقاني للطب البيطري بقيمة ١٠٠ مليون ليرة من بند تطوير المعاهد المتوسطة ضمن الخطة الاستثمارية للوزارة إلى الخطة الاستثمارية لجامعة حماة.

كما تمت إضافة ٢٠٠ مليون ليرة إلى الخطة الاستثمارية لمشفى الأطفال الجامعي بدمشق لبناء كتلة مرآب في مشفى الأطفال الجامعي بدمشق يتضمن بيتاً للضيافة لنوي الأطفال المرضى القادمين من المحافظات، وتخصيص اعتماد قدره ٥٠٠ مليون ليرة لإبراج مشروعات التعليمي الجامعي بحماة إلى الخطة الاستثمارية لجامعة حماة.

وفيما يخص مشفى الموساة الجامعي تم تخصيص ٢٥٠ مليون ليرة لمشروع شراء جهاز طبقي مجوري متعدد الشراخ إلى الخطة الاستثمارية لمستشفى الموساة الجامعي الإسعاف الباطنية (إسعاف ٥) ومشروع تأهيل قسم إسعاف الجراحة (إسعاف ٤) في المشفى.

وتمت إضافة ٤٠٠ مليون ليرة لمشروع شراء جهاز قنطرة قلبية وجهاز طبقي مجوري متعدد الشراخ لمشفى حلب الجامعي، ومبلغ ١٠٠ مليون ليرة لإبراج مشروع شراء عقار مركز القياس والتوقيت في التعليم العالي، ومبلغ ١٠٠ مليون لإعادة تأهيل مدرسة نبيل غسان تقري.

كما تم تخصيص ١٠٠ مليون ليرة لمشروع الغازات الطبية للمشفى الجامعي بجامعة البعث، ومبلغ ١٠٠ مليون ليرة لمشروع إكساء وتجهيزات كتلة المرحلات وقاعات وعبادات كلية طب الأسنان في جامعة البعث.

وتمت الموافقة على إبراج جملة من المشروعات في خطة الهيئة العليا للبحث العلمي لعام ٢٠١٨، حيث تم تخصيص ١٥ مليون ليرة لمساهمة البحث العلمي في إعادة الإعمار وفق مشروع رسم السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والإبتكار، و١٠ ملايين ليرة لنظام التعاون والتنسيق مع الباحثين السوريين والمغتربين، و٥ ملايين ليرة لتنمية وتطوير قدرات الأطر الشريفة، و٣ ملايين ليرة لأتمتة أعمال الهيئة، و٣